الفصل السابع
الأسعار وتكاليف المعيشة

- **تعد الأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية في جميع الدول فهي تستخدم في مجالات متعددة في الاقتصاد القومي مثل :**

1 – التعاملات التجارية الداخلية والخارجية .

2 – مجال توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة .

3 – وضع السياسات الاقتصادية بعيدة المدى .

4 – تحليل الواقع الاقتصادي القائم .

وتعد بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

1 – وسيلة إحصائية لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل الجهات الرسمية .

2 – معرفة التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك بين فترة وأخرى .

3 – قياس مدى التغير في الأجور الحقيقية .

4 – استعمال كمقياس للتغيرات في القوة الشرائية للعملة .

أولاً : مفهوم السعر والعوامل المؤثرة على الأسعار :

يعرف السعر بأنه القيمة النقدية للوحدة الواحدة من السلعة أو الخدمة ، أي القيمة السوقية للسلعة أو الخدمة .

وتتكون هذه القيمة من تبادل السلع والخدمات في الأسواق التجارية ، ويقابلها مدى استفادة المستهلك من تلك السلع والخدمات . ويتكون السعر من تكاليف الإنتاج والأجور وهامش الربح والضرائب والرسوم الجمركية .

ويفترض أن يكون السعر الذي يدفعه المستهلك لشراء سلعة معينة أو خدمة مكافئاً للمنفعة التي يحصل عليها لقاء استعماله لتلك السلعة أو الخدمة .

تأثير السياسات والإجراءات الاقتصادية على السعر

أولاً : التوسع في السياسة المالية يؤدي إلى خلق طلب متزايد وسريع على ما هو متاح من السلع والخدمات ، وفي أغلب الأوقات يعجز العرض المحلي عن تلبية هذه الطلبات المتزايدة مما يؤدي إلى اللجوء للاستيراد وما قد يلحقه من آثار تنعكس على المستوى العام للأسعار كما أن الضرائب على الدخل من شأنها التأثير في القوة الشرائية المتاحة لدى الأفراد .

ثانياً : السياسة الضريبية والجمركية : تؤثر بشكل مباشر في الأسعار والقوة الشرائية ، فالضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية على السلع تؤثر على هيكل السعر وتحديده .

ثالثاً : السياسة النقدية : تستعمل هذه السياسة في تشجيع الأفراد على الادخار أو في تقليص التسهيلات المصرفية ومن ثم تقليص حجم القوة الشرائية .

رابعاً : سياسة الدعم في نفقات مالية تتحملها الدولة مساهمة منها في تحقيق بعض الأهداف التنموية التي تحددها طبيعة المرحلة مادياً مباشراً أو دعماً غير مباشر مثل منح إعفاءات ضريبية لبعض السلع أو الخدمات .

خامساً : السلع المستوردة تؤثر أسعارها في أسعار السلع المنتجة محلياً ، وفي السلع الاستهلاكية المطلوبة في السوق .

سادساً : الأجور والرواتب : زيادة الأجور تعني ارتفاع القدرة الشرائية لدى الأفراد وفي حال ثبات الأسعار تؤدي إلى زيادة الطلب .

استخدام الأرقام القياسية في دراسة الأسعار في الاقتصاد :

يعد الرقم القياسي أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم متغير أو مجموعة من المتغيرات من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر .

وتساهم في مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة .

وهناك العديد من الاستخدامات للأرقام القياسية :

1 – مقارنة تكاليف المعيشة من زمن إلى آخر أو من مكان إلى آخر .

2 – تعديل الأجور وفقاً لتطورات الأرقام القياسية .

3 – المساهمة في تقرير سياسة الحكومة تجاه الضرائب .

4 – تحديد سياسة الدولة تجاه مراقبة الأسعار .

5 – التدخل لحماية المستهلك أو المنتج .

6 – الدلالة عن وجود التضخم النقدي .

7 – حساب القوة الشرائية .

8 – حساب الأجر الحقيقي .

9 – الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

ثانياً : الأرقام القياسية لأسعار المستهلك :

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محددة من السلع والخدمات وتمثل سلة السلع والخدمات المجموعة الحقيقية للسلع والخدمات التي يقوم المستهلك الأسري بالإنفاق عليها لأغراض معيشية .

ويستعمل الرقم القياسي التجميعي المرجح لقياس التغير .

ويعتبر رقم لاسبير Laspeyres Index هو الرقم القياسي التجميعي المرجح Weighted Aggregate Index ويقاس التغير الشهري للأسعار باستخدام معادلة لاسبير الآتية :

$$L.I.N = \left(\prod \left(\frac{\text{السعر الحالي}}{\text{السعر السابق}} \right)^{\text{وزن السلعة}} \right)^{\left(\frac{1}{\text{وزن المجموعة}} \right)}$$

ويعتبر مؤشر سعر المستهلك (CPI) المؤشر الرئيس للتضخم مؤشر تكاليف المعيشة .

يبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغيرات في الأسعار في فترة زمنية محددة ، ويمثل مختلف فئات السكان المعيشية ، ويستخدم لأغراض التحليل والتنبؤ بالمستقبل .

- وتشمل أقسام الإنفاق الرئيسية المؤثرة في حركة معدل التضخم الكلي في الاقتصاد السعودي الآتي :1
- – قسم الأغذية والمشروبات 18.87 .

2 – قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود تمثل 25.38%

3 – قسمي النقل والاتصالات اللذين يمثلان 18.44%

4 – قسم التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الذي يمثل 8.56%

5 – قسم الملابس والأحذية الذي يمثل 6.23%

6 – أما باقي الأقسام الستة الأخرى فتمثل مجموعها 22.5% .

الأهمية النسبية : نسبة نصيب الإنفاق على السلعة أو الخدمة من إجمالي الإنفاق الكلي لجميع السلع والخدمات داخل سلة المستهلك كما توضح المعادلة التالية :

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{مجموع الإنفاق الكلي على البند خلال فترة مسح إنفاق ودخل الأسرة}}{\text{مجموع الإنفاق الكلي العام لجميع البنود خلال فترة مسح إنفاق ودخل الأسرة}} \times 100$$

- سجل الاقتصاد السعودي أقل معدل تضخم في أسعار المستهلكين بين دول مجموعة العشرين .

شكل بياني رقم (83): معدل التضخم لدول مجموعة العشرين (سبتمبر 2019م)

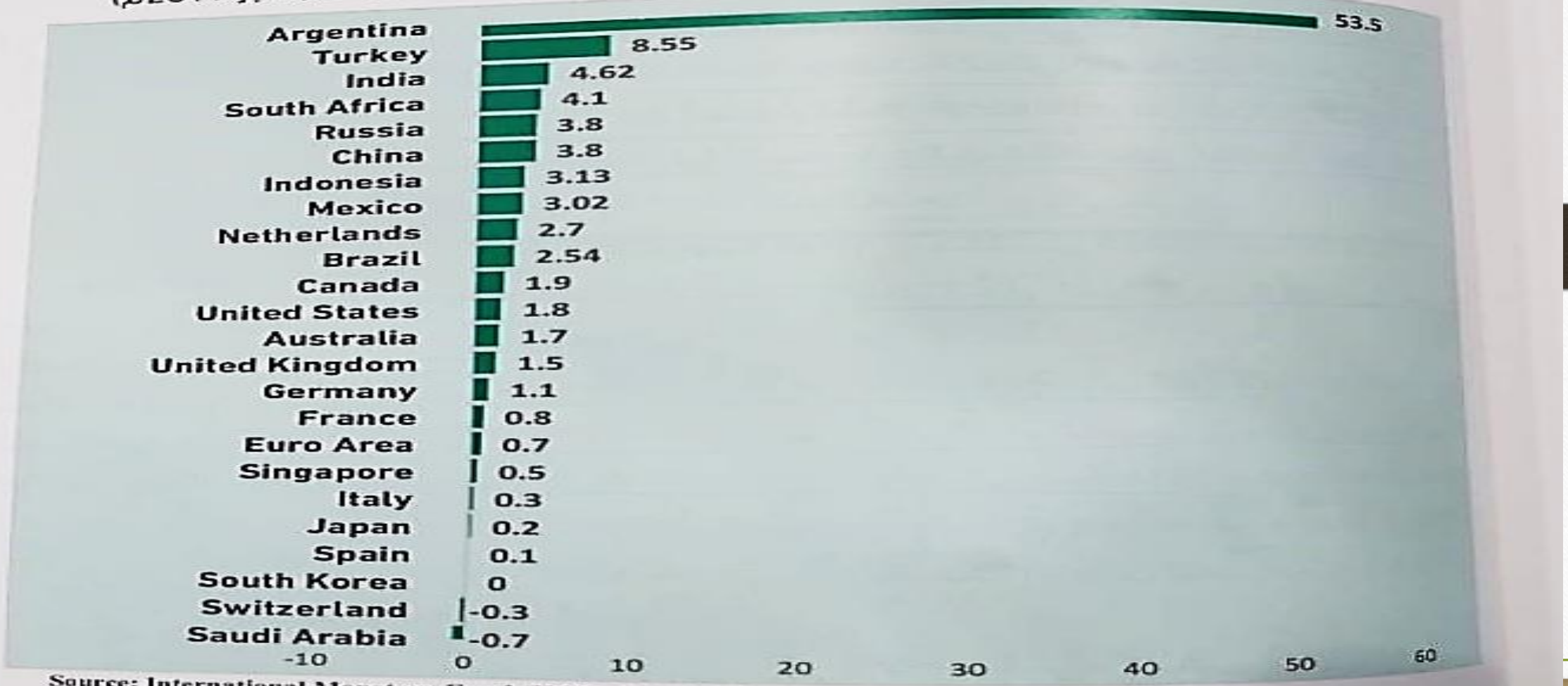

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, 2019.

إنفوغراف.. السعودية ثانى أقل دول مجموعة العشرين في معدل التضخم - اقتصاد الشرق مع بلومبرغ asharqbusiness.com))

ثالثاً : الرقم القياسى لأسعار الجملة

يقيس متوسط التغير في أسعار السلع والخدمات المباعة في أسواق الجملة المحلية .

ويقيس هذا الرقم التغير في السعر فقط وتبعاً لذلك تستبعد كافة التغيرات السعرية الناتجة عن الاختلاف في النوعيات أو الخصم في الكميات أو الاختلاف في إِسلوب الشحن أو غير ذلك من العوامل المؤثرة الأخرى بغية الحصول على السعر الصافي فقط بعد استبعاد كافة المؤثرات المذكورة .

1 – صدرت أول نشرة للأرقام القياسية في 1985 م .

2 – في عام 1988 م تمت زيادة البنود إلى 160 بنداً .

3 – تم تطوير وتحديث مكونات الرقم القياسي لأسعار الجملة 2017م إذ تم تغيير سنة الأساس إلى سنة **2014** م .

يعتبر وزن السلعة أو أهمية السلعة هو نسبة قيمة السلعة إلى إجمالي القيم للسلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً داخل تجارة الجملة .

شكل بياني رقم (84): الأهمية النسبية للأقسام الرئيسة لأسعار الجملة

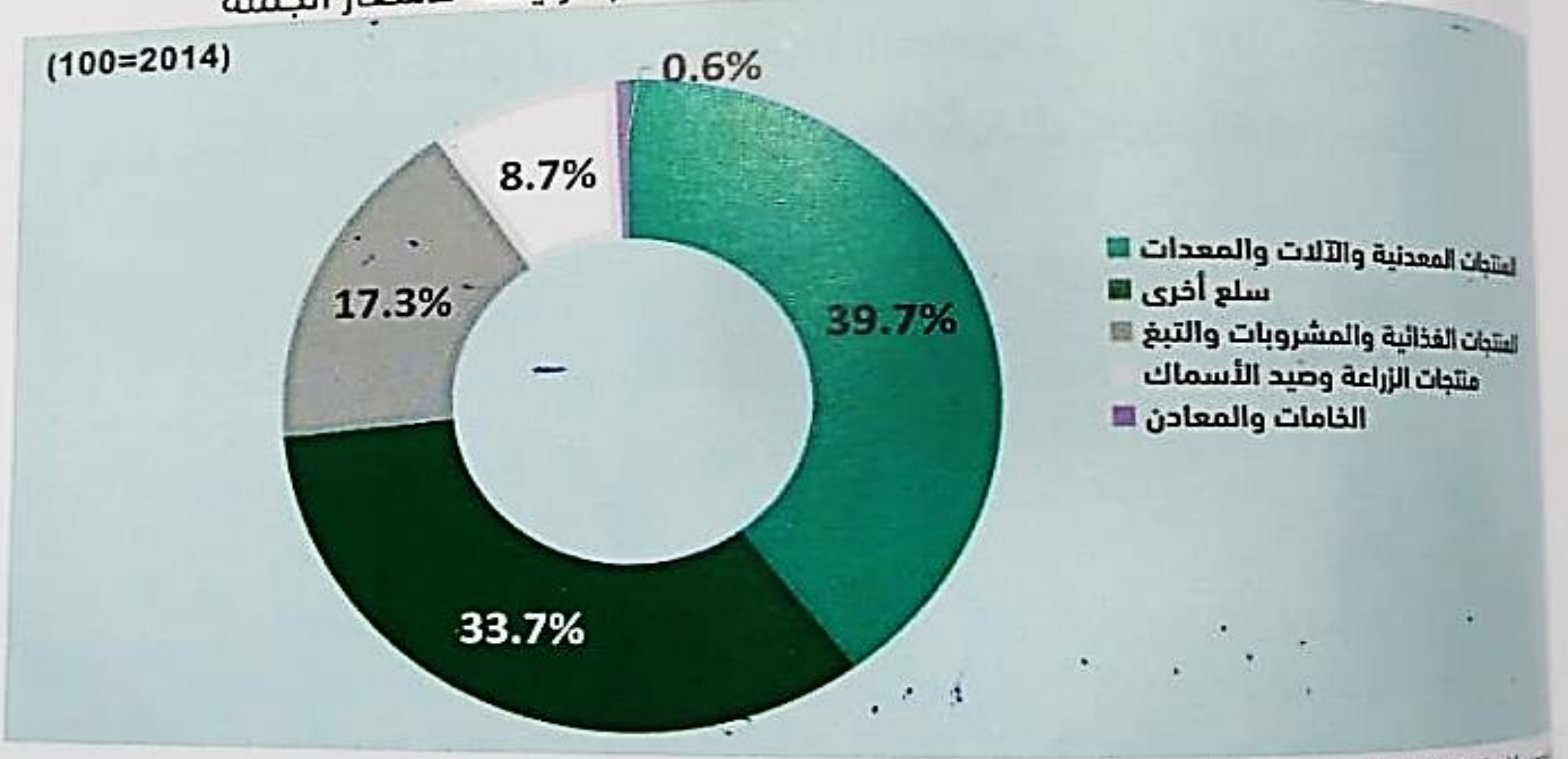

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، 2019م.

رابعاً : الرقم القياسي لأسعار العقارات

ويهدف إلى إيجاد مؤشرات إحصائية عقارية تقيس أداء السوق العقاري في الاقتصاد السعودي .

وقد بدأ حسابه وإصداره عام 2017 م .

ويعرف بأنه أداة لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات بين فترتين زمنيتين أما الأهمية النسبية فهي نسبة إجمالي قيمة الصفقات للصنف العقاري إلى الإجمالي الكلي لقيم الصفقات لجميع الأصناف العقارية في سنة الأساس .

ويتم احتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات باستخدام معادلة لاسبير .

شكل بياني رقم (85): تصنيف الرقم القياسي لأسعار العقارات والأهمية النسبية (%)

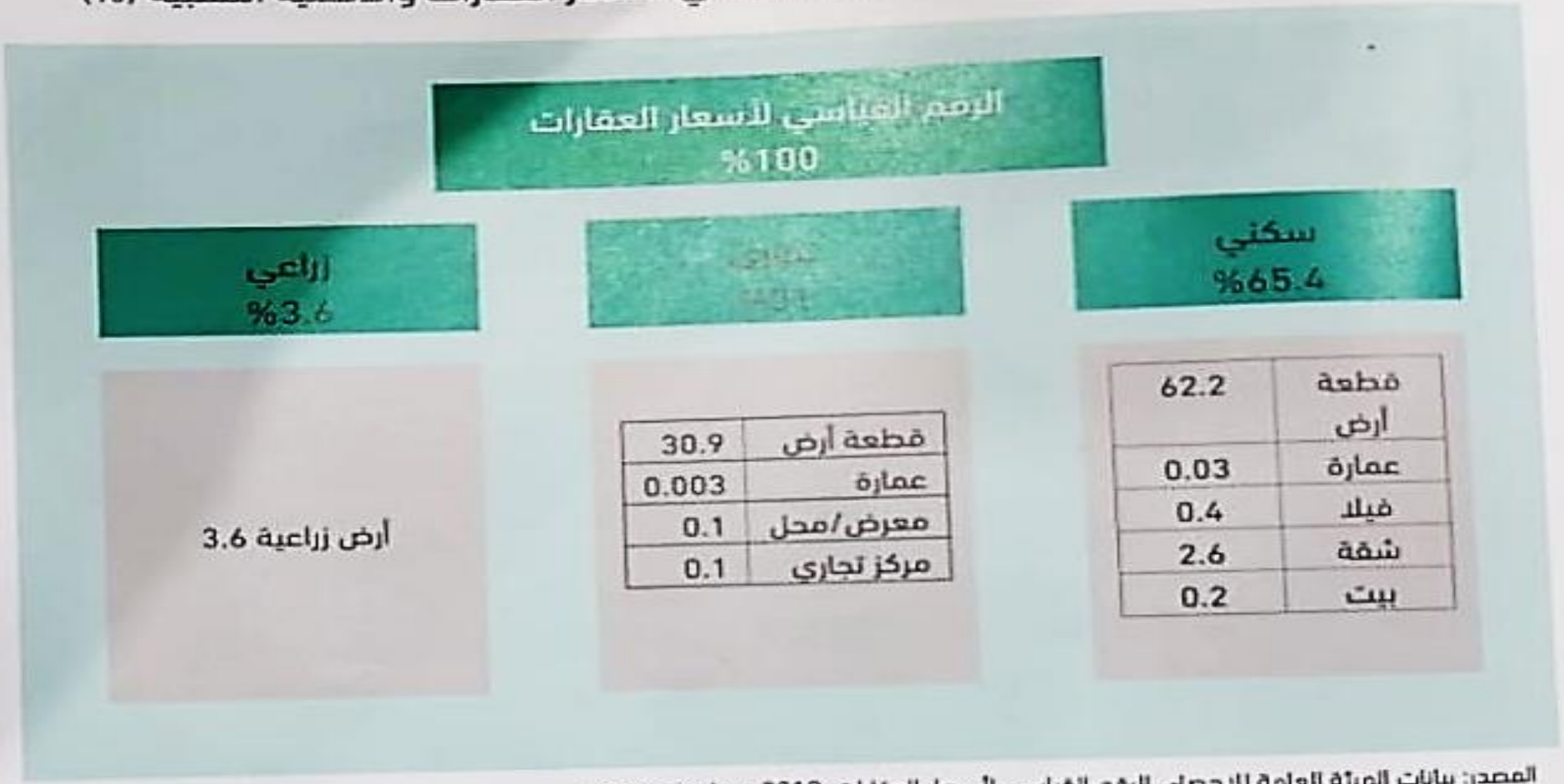

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار العقارات 2019م، وإعداد المؤلف

يعتمد مؤشر العقارات على بيانات السجلات المتوفرة لدى وزارة العدل عن الصفقات العقارية .

بلغت نسبة تملك المساكن للأسر السعودية 62% فيما بلغت نسبة الأسر السعودية التي تقطن مساكن بالإيجار 35% .

المدينة المنورة بنسبة 59%.

شكل بياني رقم (86): نسب المساكن للأسر السعودية حسب نوع الحيازة في عام 2019م

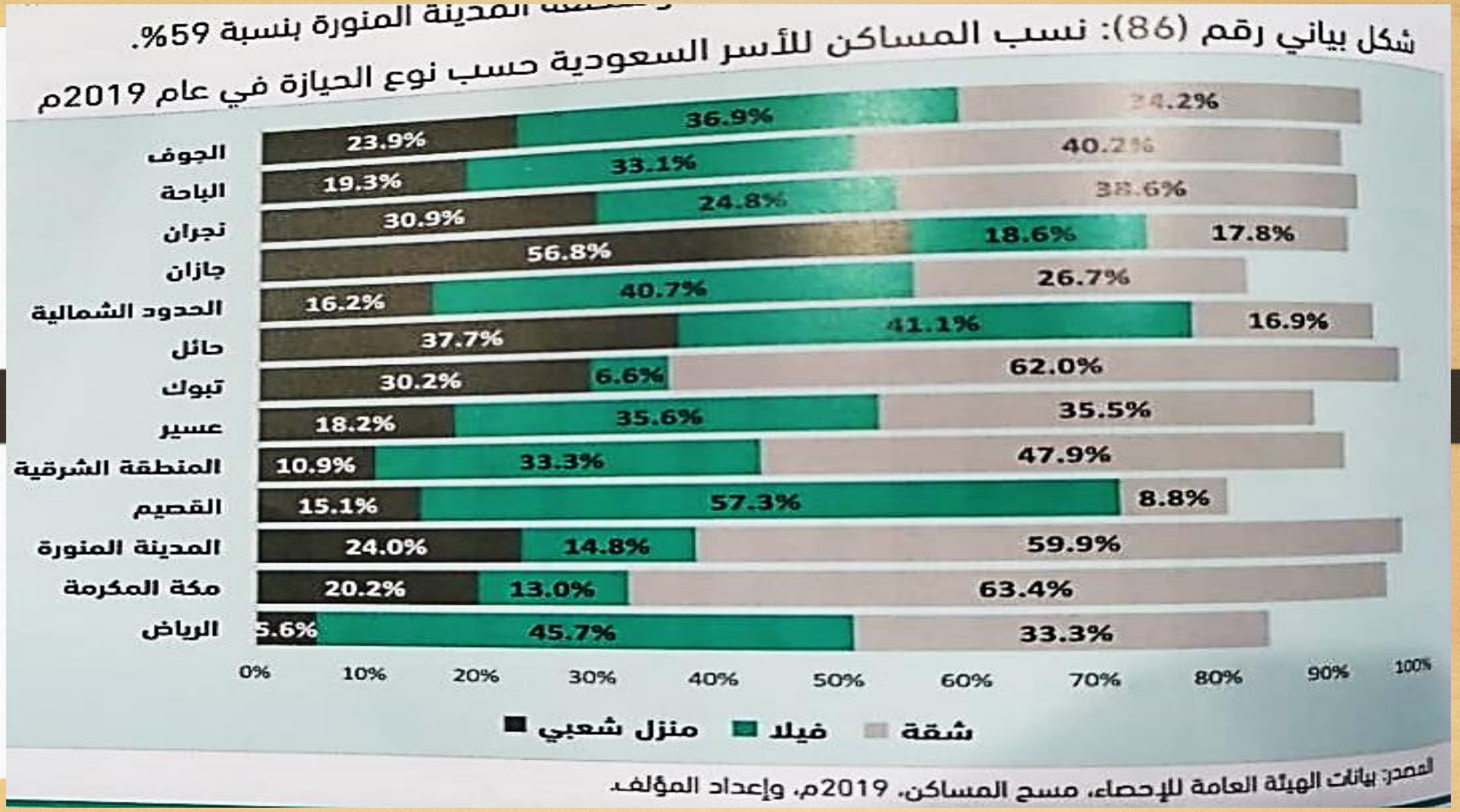

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، مسح المساكن، 2019م، وإعداد المؤلف.

خامساً : أسعار السلع الإنشائية

في مرحلة الانتعاش ، ارتفعت أسعار المواد الإنشائية بسبب تنفيذ العديد من المشاريع التي تطلبها المرحلة ، ولكن الأسعار شهدت انخفاضاً في عام 2015 م وهو العام الذي شهد انخفاض الإنفاق الرأسمالي بسبب عجز الميزانية .

سادساً : تعديل أسعار الطاقة والمياه فى المملكة :

كانت أسعار الطاقة منخفضة قبل عام 2015 م وتقدر قيمة الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة والمياه بما يقرب من 300 مليار ريال والتي كانت تتحملها الشركات المنتجة مثل أرامكو ومصافي تكرير النفط والشركة السعودية للكهرباء والكيانات الأخرى شبه الحكومية ، التي تقدم منتجات الطاقة بأسعار منخفضة .

وقد أدى انخفاض أسعار الطاقة في المملكة إلى:

1. نمو في استهلاك الطاقة محلياً ، حيث أخذ الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والنفط الخام والغاز الطبيعي في المملكة يرتفع ، وزاد استهلاك النفط بمعدل سنوي بلغ 4.5% في عام 2015 م .
2. فرصة لأنشطة التهريب إذ أن الأسعار المحلية الأقل بكثير من الأسعار السائدة في البلدان المجاورة تمثل حافزاً كبيراً لتهريب المنتجات إلى وجهات تفرض أسعاراً أعلى .

وضعت خطة إصلاح أسعار الطاقة تقوم بإلغاء تدريجي لأسعار الطاقة المنخفضة .

المرحلة الأولى حققت وفراً بنحو 27-29 مليار ريال وخفضت نمو الاستهلاك المحلي للطاقة .

المرحلة الثانية تتضمن تعديلات تدريجية في الفترة من 2017 م إلى 2020 م لتواكب أسعار التصدير العالمية .

وقد بدأت المملكة العمل بتسعيرة منتجات الطاقة الجديدة في أواخر ديسمبر 2015م وشملت التعديلات منتجات الغاز والجازولين الطبيعي والكيروسين والديزل والزيت الخام والثقيل

بالنسبة للمياه بدأت وزارة المياه والكهرباء سابقاً 2016 م في تطبيق التعرفة الجديدة للمياه بهدف ترشيد الاستهلاك حيث معدلات استهلاك الفرد للمياه تعد عالية مقارنة بالدول الأخرى .

إن فقدان رفاه المستهلكين نتيجة تعديل الأسعار يرجح أن يكون أكبر في الأجل القصير من في الأجل الطويل لتخفيف حدة الآثار في الأجل القصير مثل وضع برامج مثل برنامج حساب المواطن ووضع آليات دعم مناسبة للقطاع الصناعي وكذلك وضع برامج لرفع كفاءة الطاقة .

شكل بياني رقم (87): تطور الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة ومعدل التضخم (%) الفترة (1980-2019)م

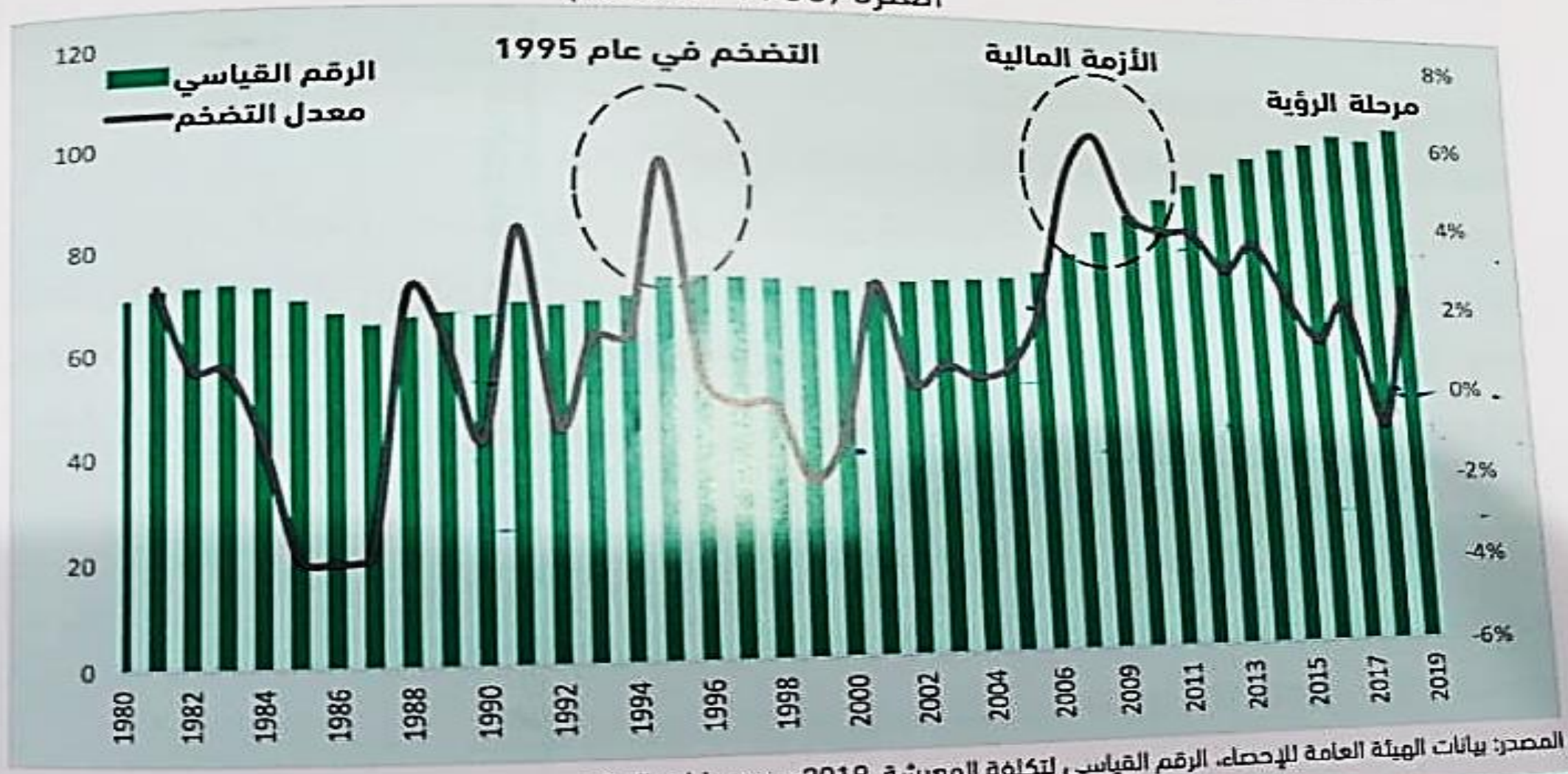

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، الرقم القياسي لتكلفة المعيشة، 2019م، وحسابات المؤلف.

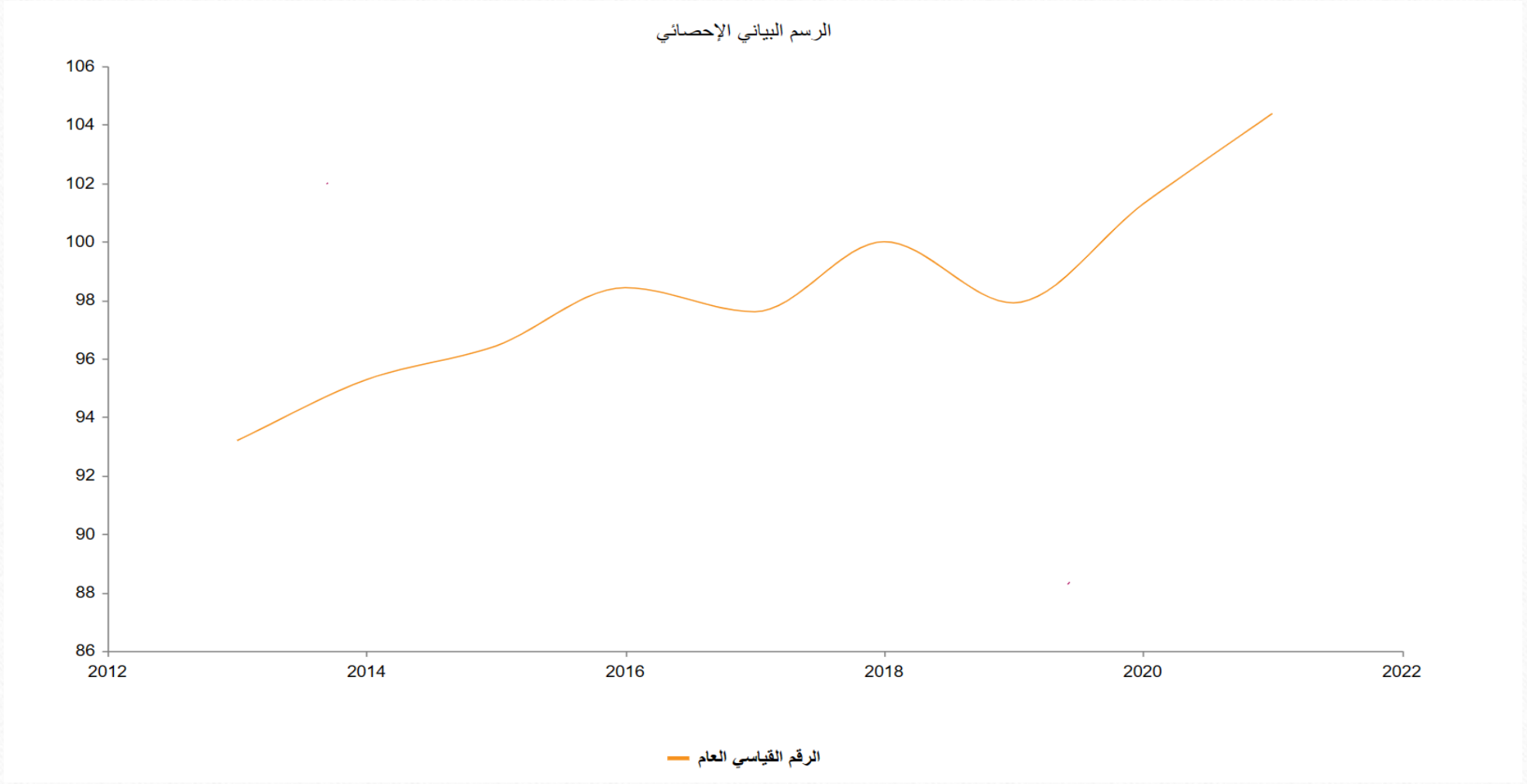
الرسم البياني الإحصائي
106
104
102
100
98
96
94
92
90
88
86
2012
2014
2016
2018
2020
2022
الرقم القياسي العام

سابعاً : تأثير تعديل أسعار الطاقة في معدل التضخم

إذ تضمنت ميزانية المملكة لعام 1995 م إجراءات لزيادة الإيرادات غير النفطية من مصادر محلية مثل زيادة رسوم الرحلات الجوية الداخلية والهاتف وتعرفة المياه والكهرباء وأسعار المنتجات النفطية المكررة ورسوم التأشيرات للعمل والإقامة .

وقد تعرض الوضع الاقتصادي في عام 1995م إلى ضغوط تضخمية نتيجة لآثار تلك الإجراءات عكس الرقم القياسي العام عام 1995م الآثار الفورية للإجراءات المتخذة في ميزانية الدولة في ذلك العام ولكن الضغوط التضخمية ما لبثت أن تضاءلت في الأشهر اللاحقة .

وقد أظهر تحليل بيانات الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة ومعدل التضخم في الفترة 1980-2019م محدودية تأثير الزيادات المتدرجة في أسعار الطاقة في التضخم نظراً لأن المنتجات المرتبطة بالطاقة كالمياه والغاز والكهرباء ووقود النقل تشكل في مجملها نحو 4.6% فقط من مجموعة سلة مؤشر أسعار المستهلكين .

ـ مساهمة قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في الرقم القياسي لتكلفة المعيشي

يمثل 25.4% من الرقم القياسي العام إلا أن الإيجار للسكن يمثل بمفرده 19.4% فيما لا تمثل المجموعات الأخرى للمرافق العامة ميه وغاز وكهرباء وصيانة وإصلاح المنزل سوى 6% من الرقم القياسي العام .

اسعار الطاقة قبل 2015 كانت منخفضة و لا يشار لذلك صراحة في الميزانية

شكل بياني رقم (89): مساهمة قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في الرقم القياسي العام في الفترة (2000-2018)م

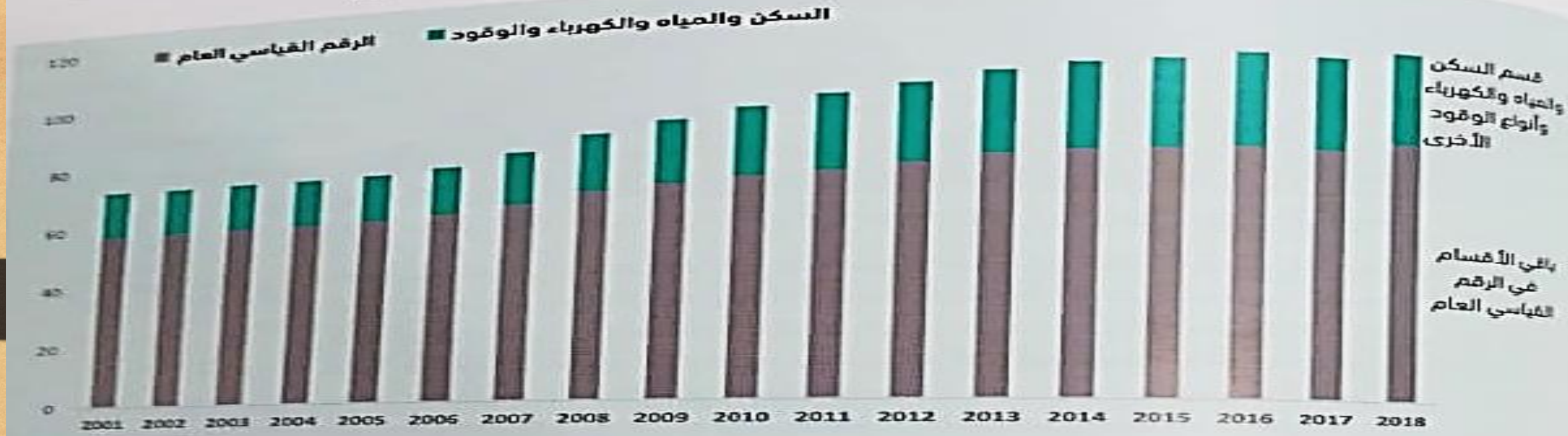

عام 2000. مساهمة قسم السكن نحو 20% من الرقم القياسي، وباقي الأقسام 80%.

نص مظلل رقم (7)

تجارب الدول المجاورة المقارنة في إصلاح أسعار الطاقة:

بدأت في الآونة الأخيرة إصلاحات أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإن تباينت وتيرتها من دولة إلى أخرى. وقد بدأ عدد كبير من دول مجلس التعاون الخليجي في رفع بعض أسعار الطاقة. قامت الإمارات العربية المتحدة وقطر برفع أسعار البنزين، ورفعت البحرين تعرفة الكهرباء على استهلاك القطاع الصناعي، وزادت الكويت أسعار الديزل والكيروسين، كما ضاعفت عُمان سعر الغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية. ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، فإنه من بين البلدان الأخرى المصدرة للطاقة في المنطقة، شرعت إيران واليمن في تنفيذ إصلاحات لأسعار الطاقة. وشرع أيضاً عدد كبير من البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، وهي مصر والأردن وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس، في تنفيذ إصلاحات على مدى العقد الماضي. ومن البلدان المصدرة للطاقة خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شرعت ماليزيا، ونيجيريا، وإندونيسيا في تنفيذ إصلاحات لأسعار الطاقة. ويوضح الجدول الآتي بعض الإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الأخيرة:

البحرين	رفع سعر الغاز على قدامى العملاء الصناعيين بنسبة 50% اعتبارا من يناير 2012م، من 1.5 دولار إلى 2.25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما ظل سعره للعملاء الصناعيين الجدد 2.50 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (كانت الأسعار قد رفعت للعملاء الجدد من 1.3 دولار إلى 2.5 دولار في إبريل 2010م. وبدءاً من مارس 2015م، تم توحيد سعر الغاز للمستخدمين الصناعيين ليكون 2.5دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. كما أعلنت الحكومة عن زيادات سنوية مقدارها 0.25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بحلول أبريل 2021م. وفي مارس 2015م، تم رفع سعر الوقود في المحطات البحرية. ورفع تعريفات الكهرباء والمياه للاستخدامات غير المنزلية في أكتوبر 2013م.
الكويت	استكملت عام 2014م دراسة عن تأثير وضع هيكل يميز بين تعريفات الكهرباء والمياه. وأوقف الدعم عن الديزل.
عُمان	جرى إعداد دراسة عن قطاع الطاقة بهدف خفض دعم الوقود تدريجياً. وفي يناير 2015م، تضاعف سعر الغاز الطبيعي للاستخدامات الصناعية. وأمر مجلس الوزراء العُماني سلسلة من الإجراءات لتعديل أسعار المنتجات النفطية في منتصف يناير 2015م
قطر	قامت قطر في يناير 2011م برفع أسعار تجزئة البنزين بمقدار 25% والديزل بمقدار 30%. وتم رفع أسعار الديزل مرة أخرى في مايو 2014م بمقدار 50%. وكذلك تم رفع أسعار البنزين بمعدل 30% في يناير 2016م.
الإمارات العربية المتحدة	رفعت الإمارات العربية المتحدة أسعار البنزين عام 2010م إلى أعلى مستوى على نطاق مجلس التعاون الخليجي. وتقوم حالياً إمارة أبو ظبي بإعداد إستراتيجية شاملة لاستهلاك الكهرباء والمياه، أدت إلى زيادة التعريفات في يناير 2015م (بنسبة 170% للمياه و40% للكهرباء). ورفعت دبي تعريفات المياه والكهرباء بنسبة 15% في أوائل عام 2011م.

وبناءً على دراسة أعدها صندوق النقد الدولي فإنه عادةً ما تكون العناصر الستة التالية أساسا لنجاح إصلاحات أسعار الطاقة: 1- وجود خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة تتضمن أهدافاً واضحة بعيدة المدى، 2- إعداد إستراتيجية تواصل شاملة تقوم حملة التواصل بإعلام الجمهور بتكاليف السياسات الراهنة ومنافع الإصلاح، 3- التدرج والتسلسل بصورة مناسبة في زيادات الأسعار وقد يفضل التدرج في زيادة الأسعار واتباع تسلسل مختلف على مستوى منتجات الطاقة، 4- التدابير الموجهة لتخفيف حدة الآثار ويمكن توجيه هذه التدابير عن طريق رفع أسعار منتجات الطاقة التي تستخدمها شرائح المجتمع الأيسر حالاً أو من خلال التحويلات، 5- استناد تحديد الأسعار إلى قواعد في تحديد أسعار الطاقة للحد من انتكاس الإصلاحات، 6- تحسين كفاءة شركات إنتاج الطاقة المملوكة للدولة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2016م.